الأنباء
الاحد 12 مايو 2013

من المقرر ان تعقد اليوم لجنة العمداء اجتماعا لمناقشة سياسة القبول بالجامعة للعام الدراسي المقبل وبحث رفع نسب القبول من عدمه. «الأنباء» استبقت الاجتماع بعقد ندوة لمناقشة أزمة القبول الجامعي وتأخر إنجاز مشروع مدينة صباح السالم الجامعية وتأخر مشروع جامعة جابر بالإضافة الى مشاكل الترقيات والتعيينات لأعضاء هيئة التدريس وعدم حصول الأساتذة على مزاياهم وحقوقهم، ووضعت « الأنباء» هذه القضايا المهمة والشائكة على طاولة الحوار في الندوة التي نظمتها بعنوان «التعليم الجامعي في الكويت ما بين الواقع والطموح» استضفنا من خلالها نخبة من جامعة الكويت والتعليم التطبيقي، كما سلطنا الضوء خلال الندوة على قضية تسييس التعليم ومدى تمتع المؤسسات التعليمية باستقلاليتها التامة، وخرجت الندوة بعدة توصيات نأمل ان تجد صداها لدى المسؤولين في الدولة، واليكم تفاصيل الندوة:

كتب: الاء خليفة

خلال ندوة "التعليم الجامعي في الكويت ما بين الواقع والطموح"

«الأنباء» تسلط الضوء على أزمة القبول بالجامعة: إنشاء جامعات حكومية جديدة ضرورة.. وتضافر الجهود لإنجاز مدينة صباح السالم

فيصل مقصيد

د.رنا الفارس

د.أحمد الحنيان

د.محمد الخضر

المحور الأول: أزمة القبول الجامعي ومناقشة مشروع مدينة صباح السالم الجامعية ومشروع جامعة جابر الأحمد

في البداية قال الناطق الرسمي باسم جامعة الكويت فيصل مقصيد ان الفترة المقبلة ستشهد اهتماما بالطلبة المقبلين على الحياة الجامعية والجميع يترقب ما اذا كانت الجامعة ستغير نسب القبول وما الآلية الجديدة للقبول بالجامعة، وستعقد لجنة العمداء اليوم (الاحد) اجتماعا لمناقشة سياسة القبول للعام الجامعي الجديد 2013ـ 2014 باستفاضة تامة من خلال مناقشة القدرة الاستيعابية الفعلية لجامعة الكويت واستعداداتها لقبول الطلبة للفصل الدراسي المقبل، متوقعا ألا تحدث أي تعديلات على نسب القبول ولكن ذلك لن يتم الا باعتماد اجتماع مجلس الجامعة الذي سيعقد في نهاية الشهر المقبل وسيتم من خلاله تحديد نسب القبول بالنسبة للقسمين العلمي والأدبي.

وقال: حاليا جامعة الكويت تستقطب ما يقارب 40 الف طالب وطالبة على مستوى جميع الكليات بالاضافة الى كلية الدراسات العليا والقدرة الاستيعابية للجامعة بمبانيها وقدراتها الحالية لا تفوق 25 الف طالب وطالبة ولكن في ظل وجود جامعة حكومية واحدة فنحن مضطرون لقبول ابناء البلد.

وارتأت الإدارة الجامعية من خلال الخطة الموضوعة العام الماضي من قبل الرئيس الأعلى للجامعة وزير التربية ووزير التعليم العالي ان يتم الحد من زيادة أعداد الطلبة داخل جامعة الكويت بحيث تكون موزعة على بقية المؤسسات التعليمية الأخرى، وبناء عليه تمت زيادة عدد مقاعد البعثات الخارجية من قبل وزارة التعليم العالي وزيادة عدد مقاعد البعثات الداخلية بالجامعات الخاصة، وارتأت جامعة الكويت قبول الطلبة على دفعتين، بحيث تم قبول الدفعة الأكبر خلال الفصل الدراسي الأول بما يقارب 7 آلاف طالب وطالبة والدفعة الثانية التي بلغ عددها 2400 تم قبولهم في الفصل الدراسي الثاني، ولكن هناك نسبة وتناسب بين عدد المقبولين والخريجين الذين بلغ عددهم في العام الدراسي 2011ـ 2012 فاق الـ 5 آلاف طالب واستقبلنا 9 آلاف طالب من المستجدين، والادارة الجامعية وضعت العديد من الحلول منها على سبيل المثال مد اليوم الدراسي من 8 صباحا حتى 9 مساء وزيادة العب الدراسي لعضو هيئة التدريس نظير مقابل مادي، وقد أعلن وزير التربية والتعليم العالي عن انطلاقة جامعة جابر في شهر سبتمبر المقبل وقد انتهت الوزارة من الخطة الموضوعة لتسمية مدير الجامعة ومساعديه وكل ما يتعلق بالجوانب الفنية والقانونية واللوائح ومناهج التدريس ونعتبر جامعة جابر بشارة خير بأن تكون شقيقة للجامعة الكبرى وهي جامعة الكويت.

وفيما يخص مشروع مدينة صباح السالم الجامعية فإن الشركات المعنية تقوم بالمشاريع المحددة لها وفق البرنامج الزمني بل وتسابق الزمن في بعض المواقع ،وهناك احتمال ان تسلم المدينة قبل عام 2020.

وأضاف مقصيد ان جامعة الكويت تعلن سنويا نسب القبول ويجب ان نلتزم بتلك النسب على الرغم من الأفواج الكبيرة التي تتقدم للجامعة، ومدير الجامعة جعل الإعلان عن التعيينات مفتوحا لأعضاء هيئة التدريس «اون لاين»، ونقر ان الجامعة لديها نقص كبير في عدد اعضاء هيئة التدريس، والطاقة الاستيعابية «ثقيلة» على الجامعة، مشيرا الى ان الجامعة باعتبارها مؤسسة حكومية تحكمها لوائح الدولة وفق القوانين التي يجب الالتزام بها فيما يخص سياسة القبول، وانها ملتزمة منذ سنتين بالعبء الاضافي للاساتذة سواء في الفصل الدراسي الأول او الثاني والفصل الصيفي، وفيما يخص الدوام بالفترة المسائية فهناك بعض وظائف الادارات التي تساعد الكلية واعضاء هيئة التدريس خلال الفترة المسائية لاسيما ادارة الأمن والسلامة ومكتبة الطالب المركزية تخدم طلبة الماجستير والطلبة الذين يداومون بالفترة المسائية.

وبالنسبة لرؤية الإدارة الجامعية فيما يخص مباني الجامعة الحالية وكيفية الاستفادة منها بعد الانتقال لمدينة صباح السالم الجامعية قال مقصيد:

هناك بعض المواقع ستظل لجامعة الكويت ومنها الحرم الجامعي بالشويخ، أما فيما يخص مركز العلوم الطبية بجامعة الكويت فقدمت الادارة الجامعية العديد من المشاريع للحكومة لاستحداث وإنشاء العديد من الجامعات وفق المواقع الجغرافية للدولة وحسب طبيعة كل المحافظات بالدولة بتخصصات مختلفة يحتاج اليها سوق العمل ولكن الوضع يحتاج لقرارات حكومية لإنشاء تلك المشاريع، ووزير التربية والتعليم العالي اعلن ان هناك مشروع سيتم تقديمه خلال الفترة القليلة المقبلة لمجلس الوزراء باستحداث جامعة الكويت للعلوم الطبية بحيث تكون جامعة حكومية جديدة للعلوم الطبية.

بدوره قال رئيس جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.محمد الخضر ان ازمة القبول الجامعي تتكرر عاما تلو الآخر ولم تطرح الجامعة حلولا جذرية، وبعد ان يحدد مجلس الجامعة نسبا معينة للقبول يتعرض المجلس لضغوط خارجية لقبول اعداد متزايدة من الطلبة ونرفض اي تدخلات خارجية بسياسة القبول بالجامعة،

ناهيكم عن مشكلة الشعب المغلقة وقلة عدد اعضاء هيئة التدريس والعام الحالي لم يتم الإعلان عن البعثات لجامعة الكويت على الرغم من ان هناك طلبا على ضخ دماء جديدة بالجامعة، بالإضافة الى ان جامعة الكويت أصبحت طاردة للأساتذة نظرا لعدم وجود مزايا وظيفية للأستاذ الجامعي لذا نجد ان معظم المتقدمين للتعيينات بجامعة الكويت ليسوا على مستوى الطموح، ونجد ان اللوائح الجامعية تتغير دون الرجوع لمجالس الأقسام العلمية وهذه كارثة بحد ذاتها.

وبالنسبة لأزمة القبول الجامعي نجد ان بعض النواب بدأوا يهددون الوزير بهذا الموضوع وسترضخ الجامعة لتلك الضغوط وسيتم استقبال الأعداد المتزايدة، وانا لا ألوم الادارة الجامعية بل ألوم وزارة التربية والتعليم العالي التي مع الأسف الشديد تفتقر للخطة الاستراتيجية بالنسبة للتعليم وأين الدراسات الخاصة بمقارنة تخصصات الجامعة باحتياجات سوق العمل؟!

وأطالب بزيادة عدد البعثات لاسيما ان هناك دراسة اثبتت ان تكلفة طالب جامعة الكويت السنوية تعادل تكلفة المبعوث، وأتمنى من الادارة الجامعية ان تكون حازمة في عدم الرضوخ للضغوط الخارجية.

وأضاف ان هناك حالة من التخبط وعدم وجود حلول واقعية منطقية، اضافة الى ذلك نتساءل اين قانون الجامعات الحكومية المعول عليها تنظيم صدور القرارات واللوائح بالجامعة، فالقانون حبيس الأدراج وألوم اعضاء اللجنة التعليمية بمجلس الأمة الذين لا يدافعون عن قضايا اعضاء هيئة التدريس على الرغم من ان الادارة الجامعية وجمعية التدريس متفقين على ان القانون سيكون افضل من قانون 66 ولكن لا نجد تحركا فعليا لإقرار القانون.

من ناحية اخرى صدر قرار من مجلس الجامعة بأن المدرس المساعد يمكن ان يساعد في التدريس على مستوى 100 وفي المقابل نجد ان الجامعة تحارب تلك الفئة ولا تعطيهم الفرصة للمساعدة في حل مشكلة تزايد اعداد الطلبة.

ونؤكد في الجمعية على ان قرارات الجامعة يفترض ان تصدر من الجامعة ونرفض التدخلات السياسية الخارجية سواء من مجلسي الأمة او الوزراء.

من ناحية اخرى سمعنا ان لدى الادارة الجامعية توجها لفصل مركز العلوم الطبية عن جامعة الكويت وأتوقع ان ذلك السبب وراء عدم البدء في طرح مناقصة الحرم الطبي بمدينة صباح السالم الجامعية، ولا افهم على اي أساس تبنى مثل تلك القرارات، هل شكلت لجنة درست ذلك الموضوع وحددت ايجابياته وسلبياته ومدى استفادة الجامعة من ذلك القرار؟

وان تم تنفيذ ذلك الأمر فسيؤثر سلبا على جامعة الكويت لاسيما انه لم يتم أخذ رأي جمعية التدريس او اساتذة مركز العلوم الطبية، اتمنى ان تكون الادارة الجامعية واضحة في هذا الموضوع.

ونجد اليوم بعض النواب يتحدثون عن موضوع الاختلاط وهذا الأمر «يحز بالخاطر» فيفترض من هؤلاء النواب السعي لتبسيط وتسهيل الإجراءات لتنفيذ المشاريع.

أما مدير البرنامج الإنشائي بجامعة الكويت د.رنا الفارس فقالت ان مشروع مدينة صباح السالم الجامعية ليس احد أسباب أزمة القبول الحالية بجامعة الكويت لأنه وفقا لقانون 2004/30 الذي صدر عام 2004 منح الدولة فترة 10 سنوات للانتهاء من المشروع وبالتالي يفترض ان ينتهي المشروع في مايو 2014، وعلى فرضية ان المشروع أنجز في موعده المحدد فلن يكون الحل في أزمة القبول في المستقبل، فجامعة الكويت تحتضن اليوم 37 الف طالب وطالبة والطاقة الاستيعابية لمدينة صباح السالم الجامعية تقدر بـ 40 الف طالب وطالبة.

وجامعة الكويت دعت لإنشاء جامعات حكومية جديدة، فلا يعقل اننا في عام 2013 مازال لدينا جامعة حكومية واحدة في الوقت الذي نجد ان معظم دول الخليج لديها العديد من الجامعات الحكومية.

وقالت ان مشروع مدينة صباح السالم الجامعية من المشاريع المظلومة، فهناك الكثير من الأقاويل غير الدقيقة التي تدور حول المشروع والبعض يصفه بأنه مازال حفرة، هناك 6 كليات من أصل 9 كليات بالحرم الرئيسي دخلت حيز التنفيذ «كلية الهندسة، العلوم، الآداب، التربية، العلوم الادارية وكلية البنات» ولدينا اخر حزمة تضم 3 كليات وهي«الشريعة، الحقوق، العلوم الاجتماعية» وخلال 10 أيام سيتم طرح المناقصة الخاصة بهم، فضلا عن 7 حزم بنية تحتية من أصل 9 حزم دخلت حيز التنفيذ، وهناك بعض المقاولين سبقوا الجدول الزمني في التنفيذ ومقاولين آخرين متعثرين.

وهناك عدة أسباب لتعثر المشروع منها ما يتعلق بالحكومة وأخرى متعلقة بالمقاول، فعلى سبيل المثال كلية الهندسة تحتاج الى 2500 عامل ونجد ان وزارة الشؤون تقول للمقاول انها تنهي معاملات 5 عمال فقط باليوم وهذا يعني اننا نحتاج لفترة المشروع فقط لإحضار العمالة، والكويت تعاني شحا في مواد البناء ومعظمها نستوردها من الخارج، والتنفيذ الفعلي للمشروع بدأ في 2011، وتجدر الاشارة الى ان مكونات مدينة صباح السالم الجامعية معقدة وضخمة وتحتاج الى تكاتف الجهود لإنجاز المشروع بصورة مرضية، وقالت ان من اهم المعوقات الدورة المستندية داخل الجامعة فيما يخص اللجان واخذ الموافقات، مؤكدة اهمية سرعة اتخاذ القرار، كما اننا اثناء عمليات الحفر عثرنا على مخلفات الاحتلال العراقي واضطر المقاول للوقوف لحين التعامل مع تلك الجزئية، كما ان هناك دورة مستندية عقيمة في مؤسسات الدولة وصرح احد المسؤولين بالحكومة بأن هناك 300 خطوة لتنفيذ اي مشروع، واضافت الفارس ان التعثر الذي تواجهه المشاريع الحكومية بالكويت له عدة أسباب من بينها قانون لجنة المناقصات المركزية الخاص بالترسية على اقل الأسعار.

وبالنسبة للحرم الطبي فهو مكون أساسي من مكونات مدينة صباح السالم الجامعية، وبداية مرحلة التصميم تكون عند مكتب نائب مدير الجامعة للتخطيط ونحن مازلنا بانتظار قرارهم في طرح كراسة الشروط المرجعية الخاصة بالحرم الطبي وبحسب الدراسة التي قام بها مدير المشروع يحتاج تنفيذ الحرم الطبي الى 8 سنوات من تاريخ طرح كراسة الشروط المرجعية.

وبالنسبة لكيفية استغلال مواقع الجامعة الحالية بعد الانتقال لمدينة صباح السالم الجامعية قالت الفارس: نظرا للخصوصية التاريخية التي يتمتع بها موقع الجامعة بالشويخ كان يفترض ان يكون مكملا لمدينة صباح السالم الجامعية ولكن في اواخر 2009 صدر قرار من مجلس الجامعة بنقل 14 مكونا من ضمنهم الستاد الرياضي وبقية المنشآت تنتقل بأكلمها الى مدينة صباح السالم الجامعية ومن ثم صدرت اوامر تغييرية لصالح المستشارين الذين يقومون على التصميم بأخذ ذلك الأمر بعين الاعتبار.

وهناك عدة سيناريوهات لمواقع الجامعة الحالية فإما ان تستخدم المواقع الحالية للتوسع المستقبلي لجامعة الكويت او تؤجرها الحكومة للقطاع الخاصة او تنشئ بها جامعات حكومية اخرى.

من جانبه، قال امين سر رابطة الكليات التطبيقية د.احمد الحنيان ان الكويت تعاني من مشكلة كبيرة في التعليم العام الذي اصبح من سيئ الى أسوأ، وليس بالضرورة ان خريجي التعليم العام يتجهون الى التعليم

مقصيد: اجتماع للجنة العمداء اليوم لمناقشة سياسة القبول للعام الحالي مع عدم احتمالية تعديل نسب القبول

الجامعة وضعت حلولاً لأزمة القبول منها مد اليوم الدراسي وزيادة العبء الدراسي للأساتذة

نشيد بتعاون جمعية التدريس مع الإدارة الجامعية لإقرار مزايا أساتذة الجامعة

د.الخضر: نرفض أي تدخلات خارجية في سياسة القبول بالجامعة لمنع تكرار مشكلة أزمة القبول التي تئن منها الجامعة

جامعة الكويت أصبحت بيئة طاردة للكفاءات والوضع التعليمي من سيئ إلى أسوأ

توصيات ورسائل المشاركين بالندوة

● د.محمد الخضر: نطالب بإنشاء جامعات حكومية جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة وفتح المجال للمنافسة الجادة واثراء البحث العلمي وخلق بيئة تعليمية مشجعة تستقطب الكفاءات المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس، وأوجه كلمة لوزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف أطالبه بتحقيق انجازات فعلية وفقا للوعود التي ذكرت خلال اجتماعاتنا معك وعلى رأسها اقرار قانون الجامعات الحكومية ومراجعة اللوائح الجامعية التي تم تغييرها دون الرجوع لمجالس الأقسام العلمية وإقرار الكادر الذي وافق عليه مجلس الجامعة الذي تترأسه، كما نتمنى من الوزير ان يعطي الاستقلالية للجامعة في اتخاذ القرار وتكون داعما لاستقلالية الجامعية ولمشروع مدينة صباح السالم الجامعية ولأنشطة الادارات المختلفة بالجامعة وتكون حلقة الوصل بين متطلبات الجامعة وأصحاب القرار في الدولة.

● فيصل مقصيد: نتفق جميعا على ضرورة إنشاء العديد من الجامعات الحكومية في الكويت، وفيما يخص مخرجات التعليم فقد اكد وزير التربية أنه غير راض عن مخرجات التعليم وهذا مؤشر خطير يحتاج الى تضافر الجهود لإصلاح الوضع الحالي، ولابد من التركيز على التنمية البشرية لتحقيق مستقبل أفضل للكويت.

● د.رنا الفارس: ان مشروع مدينة صباح السالم الجامعية هو احد المشاريع القائدة في الخطة التنموية واول مشروع في الكويت يصدر بقانون يهدف الى التنمية البشرية ونأمل تضافر كل الجهود لإنجاز المشروع الذي يعتبر حلم كل مواطن كويتي، واتمنى اقرار قانون لجنة المناقصات الجديد وفي الحقيقة ان الدولة في مجال المشاريع الإنشائية تحتاج الى الكثير من التشريعات والتعديلات حتى نرى خطة التنمية منفذة على ارض الواقع، ونعد بأن مشروع مدينة صباح السالم الجامعية سيكون هو النقطة المضيئة في الخطة التنموية، كما انه آن الأوان لإنشاء اكثر من جامعة حكومية لاستيعاب الإعداد المتزايدة من الطلبة والطالبات.

● د.أحمد الحنيان: أطالب بإنشاء المزيد من الجامعات الحكومية، واتمنى التركيز على جودة مخرجات التعليم العام حتى نخرج طلبة قادرين على الالتحاق بالتعليم العالي، وأؤكد ان التنمية البشرية لا تعني الحصول على الدراسات العليا انما تعني خلق جيل قادر على القيام بمهامه كمواطن ويساعد على رفعة البلد لذا فنؤكد ان التعليم التطبيقي مكمل قوي وكبير للأشخاص الذين ليس لديهم القدرة الدراسية بقدر ما لديهم القدرة العملية والفكر والعطاء في مجالات معينة، واشدد على ضرورة الاهتمام بكليات ومعاهد التعليم التطبيقي والا ينظر لها نظرة دونية، وننادي بعمل حملات وطنية اعلامية تسلط الضوء على اهمية التعليم التطبيقي ومجالاته المتعددة.